

# جميع أنظمة وهياكل الصناعة المصرية ستخضع للتعديل فى المرحلة القادمة

## النتائج كانت وخيمة عندما تركنا إدارة وتنمية الصناعة للقطاع الخاص دون رقابة

### كتب عصام حشيش:

أعلن الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية أن كل أنظمة وهياكل الصناعة المصرية سوف تخضع للتعديل والتغيير خلال المرحلة القادمة وأن تحديث الصناعة وتطويرها مسألة حتمية لا اختيار فيها مؤكدا أن مصر قبلت التحدى وقررت فتح أسواقها لتنافس العالم كله من واقع قناة راسخة بقدرتنا على المواجهة كصناع وكحكومة بعد تعبئة قدراتنا وشحن قوتنا لتأخذ مصر مكانها الطبيعي وسط الدول المتقدمة فى العالم.

وقال الوزير فى مؤتمر صحفى عقد أمس ان اتحاد الصناعات المصرية منظمة هامة جدا ويجب حمايتها ورعايتها لتنمو وتزداد قوة لتقوم بدورها مشيرا الى ان اختيار الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيسا لاتحاد الصناعات جاء لقدرته على قيادة دفعة الاتحاد ولقناعة المجتمع الصناعى بشخصه وتقديره له.

وأعلن الوزير ان الحكومة تبذل مساعي حقيقية لحل مشاكل الصناعيين استمرارا لدورها القديم وقال ان هناك فترة تركزت فيها الحكومة مشاكل الصناعيين لكي يقوموا بحلها بأنفسهم عن طريق منظماتهم المتعددة إلا أن ذلك لم يجد وازدادت المشاكل في ظل هذه السياسة الأمر الذى دفع الحكومة الحالية لتعديلها دون اقتنات على حرية الصناع أنفسهم.. وأكد الوزير ان الحكومة لا يمكن ان تتخلى أو تتجاهل مسؤولياتها تجاه دعم وتشجيع التصنيع باعتباره الدخل الصحيح للتعامل مع قضايا توليد فرص العمل والقضاء على البطالة وتأكيد سلامة البعد الاجتماعى.. مشيرا الى ان كثيرا من التجارب الناجحة فى دول النمرور الآسيوية تؤكد وقوف الحكومات بقوة لوضع الخطط والسياسات بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص مما أعطى قوة ودعما لهذه الخطط وساعد على تنفيذها حيث كان الجميع فى قارب واحد..



د. مصطفى الرفاعى

وأكد الوزير فى المؤتمر الصحفى ان ذلك لا يعنى الهيمنة أو السيطرة على القطاع الخاص ومن يفهم غير ذلك يخطئ خطأ بالغا والدليل انه شخصيا لم يتدخل مطلقا فى شئون اتحاد الصناعات طوال توليه قيادة وزارة الصناعة.

وردا على سؤال حول الأخطاء التى شابت الأداء الصناعى فى المرحلة الأخيرة وكيفية تداركها قال الوزير: كثيرا ما وجدنا نفس الأخطاء التى وقع فيها القطاع العام تتكرر فى القطاع الخاص وأهمها شراء المصانع بلا قدرة على التصنيع المصانع.. وكان يقف وراء ذلك أخطاء أخرى باللجوء الى الاستثمار السهل والاقتراض لمشروعات صناعية غير مدروسة وإدارة المصانع بدون امتلاك القدرة على تحديثها وتطويرها أو امتلاك الجهات التطوير وما يتطلبه من فكر وعلم وخبرة. وقد جاء الوقت لتعديل هذا الأسلوب من الجذور. وحول غياب دور الحكومة لرحلة طويلة فى التعامل مع هذه الأخطاء قال الوزير ان الدولة تركت للمؤسسات الصناعية الخاصة والمؤسسات المالية الممولة للاستثمار أنوارا كان يجب أن يحسنوا ادائها.. ولكن للأسف وصلنا الى حالة لا يمكن السكوت عليها.. فكثير من المصانع تراجمت وتخلفت وفشلت فى تسويق منتجاتها وترتب على ذلك مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية.. واستمرار غياب إدارة الدولة سيكون سببا فى اتكاسة كبيرة لصناعاتنا تصيب الصناع والممولين وتؤثر على اقتصاد مصر بأكمله. وعن سبب تمادى المصانع والمؤسسات الممولة لتلك السياسات الخاطئة قال الوزير ان حالة الراج والمكسب السهل السريع التى سادت الأسواق طوال السنوات العشر الماضية ساعد فى عدم التنبيه لتلك الحالة السيئة.. كما ساعد وجود سوق مصرى كبير يتمتع بحماية جمركية فى انتاج كثير من المصانع سياسة تسوة الانتاج للسوق المحلى الأكثر ربحية والأقل مشاكل على حساب الانتاج للتصدير مما أدى لاختلال كبير فى الميزان التجارى بين مصر ودول العالم.